

حكايكا

التعليم العالي لـ«الوطن»: لا نقص في الكادر الطبي والتمريضي

فادي بك الشريف

وجه وزير التعليم العالي مجلس كلية الطب البشري بوضع توصيف وظيفي يحدد فيه مهام ومسؤوليات كل من رؤساء الأقسام ورؤساء الشعب في المشافي بما يحقق تحسين أداء الخدمات الطبية وتأهيل طلاب الدراسات العليا بالشكل الأمثل، وتحديد دور اللجان العلمية في كل اختصاص وتفعيلها في الحالات والعمليات المعقدة والنوعية وتقديم تقارير عن حالات الاختلالات والوفيات تحدد فيها الحالة المرضية بشكل واضح ومدرسو والعمل على توفيق كافة الإجراءات في إيضارة المريض أصولاً.

وبحث وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني في اجتماع عقده أمس مع مجلس إدارة كلية الطب البشري بجامعة دمشق آليات التنسيق بين الكوادر الطبية والكوادر التعليمية في المشافي الجامعية وتحديد المسؤوليات والواجبات لكل منهما.

وناقش الاجتماع موضوع الإشراف الطبي على طلاب الدراسات العليا وضوابط منح الإجازات وإيقاف التسجيل وتفعيل حضور الندوات والمؤتمرات العلمية للتواصل مع آخر المستجدات العلمية، والعمل على توعية طالب الطب بمسؤولياته الإنسانية والأخلاقية التي يجب أن تتلائم مع المؤهل العلمي والخبرة العملية. وتمن السيد الوزير الأداء المتميز للكوادر التعليمية والإدارية وكليات الطب في الجامعات الحكومية والتي أنضرت نجاحاً ملحوظاً في إتمام امتحانات الفصل الأول للسنة التحضيرية، مشيراً إلى عمل الكلية لإجراء تعديلات على الخطة الدراسية ومنوها بالتوجه إلى تقارب الخطط الدراسية بين الكليات في الجامعات

٦٠٠ عضوية تدريسية و٢٥٠٠ طالب دراسات

الأخرى في المرحلة القادمة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» نفى معاون وزير التعليم العالي الدكتور حسن جبه جي وجود أي نقص يمكن الحديث عنه في المشافي التعليمية مؤكداً أن جميع الاختصاصات مغطاة من الكادر الطبي والتمريضي، مشيراً إلى وجود ٦٠٠ طبيب من أعضاء الهيئة التدريسية ضمن المشافي التعليمية.

وبين جبه جي أنه يتم رفد المشافي الجامعية بكوادر جديدة ويتم الاعتماد أيضاً على طلاب الدراسات العليا الذين يصل عددهم إلى ٢٥٠٠ طالب دراسات عليا متوزعين على مختلف المشافي، مشيراً إلى وجود توجيهات يومية بمتابعة الوضع من المشافي وتدارك أي مشكلات أو صعوبات ورصد يومي لحركة المرضى وتأمين مختلف المستلزمات اللازمة.

في سياق متصل مددت وزارة التعليم العالي فترة تقديم طلبات التحويل المائل وتغيير القيد في الجامعات الحكومية لغاية ٣١ الجاري، حيث أصدرت الوزارة تعميماً طلبت بموجبه من الجامعات الحكومية تمديد فترة تقديم طلبات التحويل المائل وتغيير القيد في الجامعات الحكومية لغاية ٣١/٣/٢٠١٦.

عصابات «ولادية» بوضح النهار في أحياء دمشق

محمد منار حميجو

قبض مخفر شرطة عرنوس على مجموعة من الشباب كانوا يشكلون عصابات للسرقة والسلب في بعض أحياء دمشق الراقية مثل أبو رمانة وشارع الحرا باستخدام أساليب حديثة للسلب بالسطو على الضعفاء وأحياناً يقدون على هذا الفعل بوضوح النهار. وبين الضبط المظلم بمخفر عرنوس بحق الفاعلين أنهم كانوا يسطون على الأطفال الذين لم يتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم إما بسرعة جوالاتهم أو ما يحملونه من أموال وأشياء ثمينة موضحاً أن من أحد الأساليب التي يتبعونها في السلب هو أنهم يراقبون شخصاً ما وحينما يصبح في مكان لا يوجد فيه كثافة سكانية يرسلون أحدهم إليه ويضربوه ثم يهرب ليفتح المجال للآخرين للتدخل بحجة أنهم يدافعون عنه.

وبين الضبط التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أنهم يطولون من الشخص جواله على أساس أنهم لا يملكون وحدات للاتصال بالشرطة وحينما يحصلون عليه يفرون مشيراً إلى أن الحالات تكررت أكثر من مرة. وبين أحد آباء الأطفال الذين تعرضوا للسرقة من هذه العصابات أن ولده كان عادياً من المدرسة وحينما وصل إلى شارع أبو رمانة أقدم شخص على ضربه ثم هرب وبعدها تدخل عدد من الشباب بحجة مساعدته وطلوبوا منه جواله على أساس أنهم سيخربون الشرطة

بالواقعة وبعد حصولهم على الجوال لاذوا بالفرار، مضيفاً: إن ابنه لم يستطع أن يفعل شيئاً لأنه لم يتجاوز الخامسة عشرة وبالتالي فإنه لم يستطع الدفاع عن نفسه. وقال الأب لـ«الوطن»: إن هناك العديد من الحالات وقعت بنفس الطريقة حتى إنهم سرقوا أشياء ثمينة وفي وضوح النهار معتبراً أن هذا الأسلوب يشكل نوعاً من الخوف لسكان تلك المناطق داعياً الجهات المختصة إلى ملاحقة أولئك الشباب الذين يشكلون نوعاً



من عصابات الأشرار لسطو على الناس. بدوره أكدت مصادر في وزارة الداخلية أن الوزارة ستلاحق كل الأشخاص الذين يحاولون زعزعة أمن المجتمع لافتة إلى أن هناك توجيهات شديدة في عدم التهاون في هذا النوع من الجرائم ولاسيما أنها تشكل نوعاً من الخوف والذعر بين السكان. وأوضحت المصادر لـ«الوطن» أن هناك العديد من الشباب الذين يقومون بهذه الأفعال سواء بالسطو والسلب والسرقة

أو تعاطي المخدرات منوهة إلى أن الوزارة نجحت إلى حد كبير في ضبط هذه الحالات موضحاً أن التعامل معها يحتاج إلى تعاون الأهالي للضلع عليها. وراحت المصادر أن أهل الشباب الذين يقدمون على هذه الجرائم يتحملون جزءاً من المسؤولية حيال انحراف أبنائهم عن جادة الصواب وتشكيل نوع من عصابات الأشرار إضافة إلى أن الكثير منهم يحاولون فرض شخصيتهم بهذا الأسلوب لأنهم يعانون من مشاكل أسرية أو إنهم مهشون في أسرهم ولذلك فإنه لا بد أن يكون للأهل دور كبير في ضبط هذه الحالات الخطيرة والتي تهدد المجتمع بشكل كبير ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

واعتبر قانون العقوبات السوري الصادر في عام ١٩٤٩ عقوبة السلب والسطو في حال كان الفاعلون على شكل عصابات أشد يهدون أمن الناس من الجرائم الجنائية التي يعاقب عليها القانون وقد تصل العقوبة فيها أحياناً إلى ١٥ عاماً بالأشغال الشاقة إذا ارتكب الفاعلون جرائم خطيرة. كما اعتبرها القانون من الجرائم الشائنة التي يحرم فيها الفاعل من الكثير من حقوقه المدنية ومنها منعه من الترشيح إلى عضوية الإدارة المحلية أو مجلس الشعب لأن الفعل الذي ارتكبه من الجرائم التي تخل بأمن المجتمع مشيراً إلى أنه في حال كان حدثاً فإنه يخضع لقانون الأحداث ويحاكم في محكمة الجنائيات الخاصة بالأحداث.

السياحة تطلب عروضاً كاملة لاستثمار المواقع السياحية هدم فندق الجلاء وإشادة فندق ٤ نجوم وشقق فندقية في ضاحية قدسيا

الوطن

إضافة إلى فندق طلة جبلية لمدة استثمار ٢٠ سنة وفق نظام B.O.T. ويتضمن الاستثمار السياحي للموقع تطويره كمطعم من مستوى نجمتين وملقحاته وفندق الشورس لمدة استثمار ٥ سنة وفق صيغة B.O.T. أما في طرطوس فقد تقدم ٦ مستثمرين بطلبات رغبة لاستثمار ٥ المواقع وهي مشروع المنارة لمدة استثمار ١٥ سنة وفق نظام B.O.T. ويتضمن الاستثمار السياحي للموقع بإعادة تأهيل الشاليهات والمطاعم والفعاليات الترفيهية والتجارية كمشروع متكامل من مستوى أربع نجوم وفندق سما طرطوس والرحاب ومطعمي «سي أندوك وسواري». وكان نصب مدينة حماة طلبين لاستثمار منتزهي طلة العاصي والجزيرة الخضراء لمدة استثمارية ١٥ سنة لكل منهما وفق نظام B.O.T.

ويشار إلى أن وزارة السياحة تعمل ضمن خطتها على تشجيع الاستثمار السياحي وهيئة المناخ الاستثماري المواتي لإعادة بناء الثقة مع المستثمرين حيث أنشأت في هذا الصدد مركزاً لخدمات المستثمرين بهدف تقديم التسهيلات والتوسطات والحوافز والإعفاءات للمستثمرين.

وكانت الوزارة السياحة قد عقدت ملتقى سوق الاستثمار السياحي وطرح خلاله ٤٧ مشروعاً من المواقع كمشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة بهدف تأمين فرص استثمارية وإعادة محققه للجدوى الاقتصادية لاستقطاب رؤوس الأموال واستعادة العالة في القطاع السياحي بأعداد كبيرة. يذكر أن وزارة السياحة ونظراً لكون سوق لملتقى الاستثمار مستمر ومفتوح تستمر باستقبال طلبات المستثمرين الراغبين باستثمار باقي المواقع المطروحة.

تقدم عدد من المستثمرين بطلبات رغبة لاستثمار بعض المواقع السياحية من المواقع العروضة في ملتقى سوق الاستثمار السياحي الشامن حيث دعت الوزارة المستثمرين الراغبين باستثمار هذه المواقع لتقديم عرضهم المتكاملة قبل انتهاء الفترة المحددة لكل موقع.

وتنوعت المواقع المطروحة بين فنادق ومطاعم من مستويات مختلفة وبرامج استثمارية متنوعة لاوتعت على ٥ محافظات، ففي مدينة دمشق تقدم ٤ مستثمرين بطلبات رغبة لاستثمار موقعين هما فندق الجلاء بمدة استثمار ٤ سنة وفق نظام B.O.T. ويتضمن الاستثمار السياحي للموقع هدم مبنى الفندق الحالي وإشادة فندق من مستوى ٤ نجوم مع متمماته بسعة تتراوح بين ٣٠٠/٤٠٠-٤٠٠/٤٠٠ سرير، ومطعم ميسلون لمدة استثمار ١٥ سنة وفق نظام B.O.T.

وفي ريف دمشق تقدم ٤ مستثمرين بطلبات رغبة لاستثمار ثلاثة مواقع هي المجمع السياحي في ضاحية قدسيا بهدف إشادة شقق فندقية من مستوى ثلاثة نجوم مع متمماتها ومطاعم وخدمات سياحية وترفيهية متممة، والموقعين رقم ١ و٤ في جديدة بابوس بمدة استثمار ٥ سنوات وفق صيغة B.O.T. وتقدم ٤ مستثمرين بطلبات رغبة لاستثمار ٤ مواقع محققة للجدوى الاقتصادية لاستقطاب رؤوس الأموال واستعادة العالة في القطاع السياحي بأعداد كبيرة. يذكر أن وزارة السياحة ونظراً لكون سوق لملتقى الاستثمار مستمر ومفتوح تستمر باستقبال طلبات المستثمرين الراغبين باستثمار باقي المواقع المطروحة.

وإعلان نتائجه، لكننا في النهاية لم نقبض من المعنيين في الحسكة إلا الشبكات الهوائية!!.. والعريب في الأمر أن الجميع يتهرب من المسؤولية، بمن فيهم مديرية التربية الإهم صورخان التي من المفترض أن تكون هي الحريصة على إعلان نتائج فوراً في المعركة سلمياً وبعض القانون، بعد القصاص من المفسدين والفاستدين الذين استهدفوا المؤسسة التربوية في الصميم والتي هي رأس العمل فيها، في الوقت الذي ذكرت فيه المديرية أن التقرير لم يصل إلى التربية إطلاقاً، على الرغم من أننا قد علمنا من مصادرنا الخاصة أن التقرير قد وصل إلى جهات وصائية أخرى لها جبرية وتنعات مرتبطة بامتحان العام ٢٠١٤، فلماذا هذا التكتف من مديرية التربية!!؟ التي لم تحصل منها إلا بموجب كتاب خطي، يتبين فيه صورخان، كل ما يمكن ذكره لنا بخصوص كل تلك التراخيدي الامتحانية» أن إجراءات مديرية التربية بالحسكة في تنفيذ البتود الواردة في كتاب رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٥٤/٤٧٨/١٤ ص تاريخ ٢٩/٣/٢٠١٥ لم تكن إلا قضايا إجرائية بسيطة، وضعت في النهاية بإنهاء تكليف رئيس دائرة الرقابة الداخلية، وتوجيه دائرة المحاسبة على اعتبار ١٠٥ عاملين من الذين تقدموا للامتحانات اجازة بلا أجر، وحسم أيام غياب العاملين المكلفين بالأعمال الامتحانية وهدمهم غير معلوم ولا يزالون قيد التحقيق، وهنا يبدو أن القصة سبخر قصصاً أخرى وأول أدوار البطولة ستكون مع رئيس دائرة الرقابة المعزول محمد حسن فتاح الذي اطعنا على بعض الملاحظات في الموضوع وطلب بنشرها وهذه ستكون له وبالتفصيل على صفحات أصداننا القادمة!!..

إعلان نتائج قرار الرقابة والتفتيش إلى متى؟! من المستفيد من إخفاء نتائج فساد الامتحانات عن تربية الحسكة إلى اليوم؟



مديرة التربية تتكتم!!

أشهر أيام في حينها مبيئاً أن التأخير يتعلق بعملية فنية مهنية تتعلق بضخامة العمل وحجمه الكبير، الذي وضعته رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بصرف وزارة التربية لمعالجته وتنفيذ بنوده وتطبيقها وفق الأصول النافذة عملاً بأحكام المرسوم ١٥٣ لعام ٢٠١١، والمعدل بالمرسوم ٣٠٠ لعام ٢٠١٢. وتعليماتها التنفيذية الناظفة للامتحانات العامة للشهادة الثانوية وشهادة التعليم الأساسي.

وبالعودة إلى النتائج التي كان قد وعدنا بها المفتش من خلال التقرير الأخير، الذي سيعيد للضرب بيد من حديد على كل ساهم في إفسال العملية الامتحانية، ومن ثم الحصول عليه

من الشهر الأخير للعام الفائت، حيث استطعت في حديث مستفيض مع رئيس مجموعة التربية برئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش آنذاك، المفتش أصف حسن، الذي أكد أن الموازين ستوضع في نصايبه الصحيح، وستظهر النتائج التنفيذية النهائية في بحر ما تبقى من أيام العام ذاته، وقال أيضاً نحن ننطلق من أساسيات علمنا التي تحتتم علينا أن نضع بين أيدي الجهات التنفيذية العامة كل تفاصيل ودقائق ومفردات العمل الذي يقوم على التطبيق والتنصي والتحقيق بصورة واضحة وسليمة و دقيقة أمام الجهات التنفيذية لمعالجتها أصولاً، بخصوص التأخير في التنفيذ لفردات القرار الامتحاني الذي عبر عمره تسعة

الحسكة - دحام السلطان

لا يزال سيناريو تراجيديا امتحانات الحسكة حديثاً شائعاً في الشارع التربوي بالحسكة إلى اليوم، وهو الذي أخذ صدى واسعاً في المحافظة التي استغلقتها الفوضى المتفعلة خلال ساعة الحدث التربوي الأهم المرتبط بامتحان الشهادة الثانوية العامة وموسم قفطاف الأملاني لمحصل أبنائهم في دورتي عام ٢٠١٤، حين ساءت الحداث المتعددة من مستشفى الحالة، ومن متفذي الكراسي، والبعض من أصحاب الشأن الرفيع في البلد في إفساله على الرغم من أنه كان معياراً من معايير التحدي للبلد بأكمله، قبل أن يكون حالة إملائية وإجرائية تتعلق ببقدرات عمل المؤسسة التربوية وحدها، فكانت المهزلة!!..

كان قد بينها التقرير التفتيشي الصادر عن رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش نحو وزارة التربية، الذي جاء على خلفية المعروض المقدم من أهالي عدد من الطلاب المتقدمين لامتحانات الثانوية العامة في محافظة الحسكة، بخصوص مجريات العملية الامتحانية للتأنيوية العامة بالمحافظة وإلغاء بعض المراكز الامتحانية ما أدى إلى ترسيب ٤٩٥٠ طالباً، وعلى إثر ذلك قامت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتكليف المفتشين رئيس مجموعة التربية ورئيس مجموعة المصارف والتأمين، للعمل على التقصي والتحقيق بالموضوع وملابساته وتفصيله

وحيال هذا الموضوع كانت «الوطن» قد صدت حالة الفساد هذه في مناسبتين قريبتين في الوقت من بعضهما بعضاً، وفي الأيام الأخيرة

تأهيل مرشدين نفسيين للتعامل مع الأمراض النفسية

الأحفوري: يجب التشدد في إعطاء الأدوية النفسية

محمود الصالح

كشف الدكتور أحمد عبود مدير الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة عن البرامج الجديدة للرعاية الصحية التي بدأت الوزارة بتقديمها وهي برنامج رعاية الوليد الذي بدأ العمل به في أربع محافظات هي دمشق وحلب وحماة وطرطوس ويتضمن الكشف المبكر عن التشوهمات الولادية ونقص السمع ونقص الرؤية وبرنامج التغذية والإرضاع الوالدي ومكافحة عوز البيود وإعطاء الفيتامين a مع القلح وفقر الدم عند الأمهات والأطفال إضافة إلى برامج الصحة الإنجابية المعروفة، وبين عبود أن نسبة تغطية اللقاح بلغت ٩٠٪.

أكد مدير الصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور رمضان الأحفوري أن الوزارة قامت مؤخراً بتأهيل ٧٥ مرشداً نفسياً منهم ٢٥ مرشداً من وزارة الصحة و٥٠ متطوعاً من الجمعيات الأهلية وذلك بهدف العمل في برامج التأهيل النفسي في مراكز الإيواء وغيرها من المناطق التي يحتاج البعض من الموجودين فيها إلى معالجة نفسية نتيجة الأوضاع التي تمر فيها البلاد خلال السنوات الأخيرة. جاء ذلك خلال ورشة العمل التي أقامتها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية حول التغطية الإعلامية للقضايا الصحية في الأزمات، وبين الأحفوري أنه خلال الأزمات وحديث الاضطرابات يزداد استخدام الأدوية النفسية بهدف التخفيف من العبء النفسي الذي يتعرض له الإنسان وتقع على الأطباء مسؤولية أخلاقية بعدم وصف الأدوية النفسية إلا عند الضرورة القصوى ولا يجوز إعطاء الأدوية النفسية لمن هم دون سن ١٢ سنة إلا إذا كانت نتيجة خطة علاجية لحالة مرضية معينة ويتم ذلك بإشراف الطبيب الأخصائي. وعن الإجراءات التي



جازر: تفتقر منظمة الصحة للتمويل اللازم

مرض «الأيبولا» هذا المرض الذي يعتبره البعض من الأمراض الخطيرة ولكن الحقيقة أنه ليس كذلك وبالتالي فإن الرعب الذي تركه الجهل بهذا المرض أدى إلى منعكسات اقتصادية واجتماعية كبيرة، علماً أنه يمكن تجنب هذا المرض الذي ينتقل باللامسة فقط وهذا المرض يأتي من طائر الوطواط بشكل أوي ثم ينتقل إلى حيوان آخر أو إلى الإنسان. وعن دور المنظمة في سورية كشف جازر أن المنظمة لا تعمل إلا مع الشركاء الرسميين المتطلين بالحكومة وهي كانت تحتاج في العام الماضي إلى ١٣٠ مليون دولار لتغطية احتياجات برنامج الصحة العالمي في سورية ولكنها لم تستطع الحصول سوى على ٧٥ مليون دولار وفي هذا العام تحتاج إلى ١٧٠ مليون دولار تسعى لإقناع الداعمين لتوفيرها حتى تستطيع المنظمة تغطية برامجها في سورية.

٢١٩ مخالفة تموينية

وإغلاق ٨٠ محلاً في درعا

درعا - الوطن

يزاد تجار الأزمات في محافظة درعا شراسة يوماً بعد يوم ولم يعد يدرهمهم أي وازع أخلاقي أو قانوني، إذ تجدهم لا يستغلون جيوب الفقراء برفع الأسعار الفاحش فقط بل باتوا حتى يتاجرون بصحتهم وحياتهم عبر بيع لحوم فاسدة وأغذية منتهية الصلاحية والأرقام تؤكد ذلك، حيث حصدت دوريات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه ٣١٩ ضبطاً تموينياً منها ١٥ بجمال البيض والفروج و٤١ بمحال الألبسة والأحذية و٣٤ بالخضر والفواكه و٢٦ بالصيدليات و٧٥ بالمسامة و٩ بالخايز و٩ بالألبان والأجبان والقصاصة وغيرها، وذلك لارتكاب أصحابها مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار وعدم إبراز فواتير نظامية والإعلان والبيع بسعر زائد وعدم وجود بيانات وللنقص في الكيل وحيازة مواد منتهية الصلاحية والتاجر بمواد اغانية أو مدعومة من الدولة ولعدم الإعلان عن بدل الخدمات ومزاولة المهنة من دون ترخيص نظامي، وبلغ عدد الإغلاقات المنفذة بحق تلك المغاليات ٨٠ إغلاقاً منها ٤ محطات وقود لعدم استجارتها مادة المازوت واثنتان من محلات القصاصة لحيازة لحوم غير صالحة للاستهلاك البشري، وما يستغربه الجميع أنه على الرغم من كل هذه الضبوط فإن المخالفات بدلاً من أن تكون في تراجع هي في ازدياد، ويشير بعض المتابعين إلى أن السبب في ذلك يعود إلى أن قيمة المخالفات المالية المترتبة على الضبوط غير رادعة مقابل المكاسب الكبيرة التي يجنيها تجار الأزمات لقاء تكرارهم ارتكاب المخالفات، والمطلوب إضافة مضاعفة القيمة المالية اتخاذ إجراءات أخرى كالسجن لمدد معينة تقدرها الجهات المعنية للحد من المتاجرة بقوت الناس وتهديد صحتهم وحياتهم خاصة في الظروف الحالية التي لم يعودوا يستطيعون خلالها تحمل الأعباء المعيشية الضخمة في ظل دخلهم المحدود جداً.